الأمين العام لدول مجلس التعاون :

ندعو إلى الاستثمار في اليمن وجعله عمقاً استراتيجيا

ترحيب رئيس الجمهورية بالاستثمارات الخليجية ضمانة لانسياب هذه الاستثمارات في اليمن

نجاح مؤتمر المانحين فرصة لإنجاح مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في صنعاء

لندن / سبأ : عادل الصلوي

دعا الأمين العام لدول مجلس التعاون عبد الرحمن بن حمد العطية رجال الأعمال الخليجيين إلى دعم تمويل مشاريع البنية التحتية في اليمن واغتنام فرصة نجاح مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية في لندن ومشاركتهم القادمة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والمقرر انعقاده بصنعاء في فبراير القادم .

وقال في حديث مع (سبأ) إن تجديد الرئيس علي عبدالله صالح الترحيب بالاستثمارات الخليجية يمثل ضمانة حقيقة لانسياب الاستثمارات الخليجية في اليمن.

وفيما يلي نص الحوار :

(س) : ما هو تقييمكم لما تضمنته الجلسة الافتتاحية لمؤتمر لندن للمانحين ؟

(ج) : الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تضمنت تأكيدات من كافة المشاركين من الدول والجهات والهيئات المانحة على أهمية تأطير أسس الشراكة الاقتصادية مع الجمهورية اليمنية و المشاركين ابدوا الرغبة في إقامة شراكة حقيقة بين اليمن ومجتمع المانحين وبخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي بهدف مساعدة اليمن علي تحقيق النتائج المتوخاة من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦م-٢٠١٠م) وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي أعلنت في اليوم الأول من فعاليات مؤتمر المانحين تقديم دعما ماليا لليمن تجاوز المليارى دولار امريكي وستعلن بقية دول المجلس وكذا الدول المانحة تعهداتها المماثلة غدا في الجلسة المخصصة لاعلان التعهدات .

(س) : كيف تقيمون الوثائق التي قدمت على طاولة مؤتمر لندن للمانحين لاسيما الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

(ج) : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل انطلاقة جديدة في مسار التنمية في اليمن ومن شانها تعزيز مقدرات الاقتصاد اليمني كما انها تمثل محطة هامة لمراجعة وتحديد نقاط للقوة ومكامن الضعف واستخلاص دروس وآفاق النمو المستقبلية للاقتصاد اليمني .

(س) : ماذا عن رؤيتكم أو توصيفكم لمنظومة الإصلاحات الوطنية اليمنية؟

(ج) : منظومة الإصلاحات الوطنية اليمنية تجسدها رؤية القيادة السياسية اليمنية في الحرص على تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات وبناء المؤسسات وتعزيز اللامركزية الادارية وفتح آفاق اكبر للمشاركة الشعبية في صنع القرار عبر انتخابات المجالس المحلية والاستمرار في بناء هيكلية الاقتصاد اليمني لتأهيل اليمن اقتصاديا لمواكبة مستوي اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

(س) : هل ثمة استراتيجية يمنية - خليجية يمكن ايضاح ملامحها عقب خطوات التقارب الكبيرة التي قطعتها العلاقات اليمنية - الخليجية ؟

(ج) : هناك رؤية استراتيجية مشتركة تنطلق من خلالها قناعات القيادة السياسية في كل من الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي لجعل اليمن عمقا استراتيجيا وسوقا واعدة وبما يحقق التكامل الاقتصادي المنشود بأبعاده المختلفة .

(س) : كيف تنظرون إلى مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن من حيث أهميته وانعكاساته على مشهد التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون ؟

(ج) : مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن المقرر انعقاده خلال الفترة (٧-٨) فبراير القادم سيمثل إضافة هامة لمجريات العلاقات اليمنية - الخليجية ودعامة تؤسس لشراكة بين الجانبين وبما يضمن نجاح مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن الذي يمثل نقلة نوعية على طريق الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون .

(س) : جدد الرئيس علي عبد الله صالح اليوم دعوته للاستثمارات الخليجية كيف تقيمون هذه الدعوة اليمنية المفتوحة ؟

(العطية) : دعوة الرئيس علي عبد الله صالح وترحيبه بالاستثمارات الخليجية يندرج في إطار الحرص الذي تبديه القيادة اليمنية ممثلة في فخامة لدعم تعزيز اطر العلاقات اليمنية - الخليجية ,وما سمعناه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر لندن للمانحين من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح سواء ترحيبه بالاستثمارات الخليجية في اليمن أو وعده بتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الخليجيين يشكل ضمانة حيوية لانسيابية الاستثمارات الخليجية في اليمن في ظل الإصلاحات الحقيقة التي دشنها اليمن على العديد من الأصعدة لاسيما توفير المناخ الملائم للاستثمارات وتطوير البنية التشريعية وتحديد الخدمة المدنية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان ودعم الممارسة الديمقراطية وتعزيز دور المرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية وهناك استراتيجية للقيادات السياسية في اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى جعل اليمن عمقا إضافيا وامتدادا لقاعدة النهضة الاقتصادية في المنطقة وتحقيق التكامل الاقتصادي مشيدا بإسهامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصناديق الإنمائية الخليجية والإقليمية والدولية في دعم مقدرات التنمية الشاملة في اليمن .

هناك رؤية إستراتيجية مشتركة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي لجعل اليمن عمقا استراتيجيا وسوقا واعدة

العطية يترأس جلسة عمل حول الأجندة الوطنية للإصلاحات اليمنية فى مؤتمر المانحين

لندن / ٢٦سبتمبرنت

ترأس السيد عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مساء أمس جلسة العمل المتعلقة بالاجندة الوطنية للاصلاحات الانجازات والاتجاهات المستقبلية ضمن فعاليات مؤتمر المانحين للجمهورية اليمنية المنعقد حاليا فى لندن حيث تحدث فيها كل من السيد جلال يعقوب الوكيل المساعد بوزارة التخطيط والتعاون الدولى فى الجمهورية اليمنية والاستاذ مصطفى رويس ممثل البنك الدولى فى اليمن والدكتور محمد بورنيك الخبير الاقتصادى فى برنامج الامم المتحدة الانمائى فى اليمن.

فى كلمته امام المشاركين فى هذه الجلسةوتاكيدعلى ان اهمية مؤتمر المانحين لا تكمن فى حجم التعهدات المالية فقط بل تتعدى ذلك الى عقد شراكة طويلة المدى بين الحكومة اليمنية والجهات المانحة يتم من خلالها الاتفاق على تمويل مشاريع التنمية فى ظل الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التى شرعت الحكومة اليمنية فى تبنيها وتطبيقها.

واشار الامين العام لمجلس التعاون الخليجى الى ان هناك جهودا كبيرة قامت بها الحكومة لتبنى عدد من الاصلاحات الاقتصادية خاصة اجندة الاصلاحات الوطنية الهادفة الى تعزيز استقلال القضاء واستقلالية جهاز الرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات والمشتريات الحكومية بالاضافة الى الاصلاحات التى تدعم حرية الصحافة ومبادرة الشفافية فى الصناعات الاستخراجية.

وقال السيد عبدالرحمن بن حمد العطية ان تعزيز هذه الاصلاحات سوف يكون له مردود كبير فى رفع مستوى التنمية فى اليمن من جهة وفى زيادة ثقة المستثمرين فى متانة الاقتصاد اليمنى اذ ان هذه الاصلاحات تهم المستثمرين والمانحين عل حد سواء كما يهم هم معرفة موءشرات التنمية البشرية فى اليمن سواء فيما يتعلق بالتعليم او الصحة او تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها فى مسيرة التنمية.

اليمن واجتماعات المانحين

عارف محفوظ

● بنجاح كبير .. وبين حنايا واروقة قصر «لانكستر» التاريخي الذي يقع في قلب مدينة الضباب (لندن) عاصمة الامبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس (المملكة المتحدة) الصديقة .. ينتظر ان تتوج اليوم الخميس اعمال ووقائع المؤتمر الدولي للمانحين لدعم التنمية في اليمن الذي ينعقد على مدى يومي ١٥ و١٦ نوفمبر الجاري وسط حضور ومشاركة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومؤسس الدولة اليمنية الحديثة واكثر من (١٥٠) شخصية اقليمية وعربية ودولية يمثلون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقيادات وممثلي الدول الكبرى والجهات المانحة والبنوك والمؤسسات النقدية والمالية الاقليمية والدولية.

● ولاشك ان مؤتمر المانحين الدولي لدعم التنمية في وطننا اليمني العزيز الذي جرى الاعداد والتحضير الجيدان له منذ وقت مبكر يشكل بحق (تظاهرة) سياسية واقتصادية اقليمية ودولية على قدر كبير من الاهمية وذلك بالنظر الى طبيعة الاهداف والغايات المرجوة لهذه التظاهرة الحيوية والمتقدمة التي يؤمل ان تجسد معها حرص والتزام المجتمع الدولي في دعم واسناد مسيرة التنمية وجهود الاصلاحات السياسية والاقتصادية والادارية والمالية التي شرعت حكومة بلادنا في تنفيذها منذ شهر مارس ١٩٩٥م.

● وبكل تأكيد فان مؤتمر المانحين الدولي بلندن الخاص بدعم التنمية في بلادنا يكتسب بانعقاده اهمية مضاعفة وغير عادية كونه يأتي على خلفية النجاح الكبير الذي حققته (اجتماعات صنعاء) لوزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن التي انعقدت في مطلع الشهر الجاري رهي تلكم الاجتماعات واللقاءات الهامة الرفيعة المستوى التي يعلق عليها الكثيرون آمالاً كبيرة في ان تسهم في المقام الاول في سد وردم الفجوة التمويلية اللازمة للاحتياجات الاقتصادية والتنموية الملحة والعاجلة التي تقدر في الآجال القريبة والمنظورة بحوالى (٦) مليارات و(٣٠٠) مليون دولار من اصل قرابة (١٧) مليارا ينتظر تقديمها خلال الاعوام العشرة المقبلة ٢٠٠٦ - ٢١٥م وبما يمكن حكومة بلادنا من مواصلة مسيرة التنمية وجهود الاصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية والتنموية الشاملة بصورة عامة والحد من ظواهر (الفساد) والفقر والبطالة بصفة خاصة.

● وغني عن البيان ان المتتبع لوقائع الجلسة الافتتاحية لاعمال المؤتمر ولمضامين وفحوى الكلمات القيمة والخطابات المسؤولة التي القيت من قبل كل من فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة المؤتمر ونائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الاوسط والسيد توماس وزير التنمية والتعاون الدولي البريطاني ووزيري الخارجية والمالية في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الامارات وسلطنة عمان) وامين عام المجلس عبدالرحمن بن حمد العطية التي تم خلالها التعبير - جهارا وعلانية - عن استعداد هذه الدول الشقيقة وحكوماتها التبرع بأكثر من مليارين ومائة مليون دولار على شكل قروض ومساعدات ومنح فيما يتوقع ان يتضاعف حجم هذه المساعدات والتبرعات.

على هامش اعمال المؤتمر وجلساته ومداولاته لايلمس بوضوح معالم ودلالات النجاح الكبير والمتميز الذي سيحققه دون شك مؤتمر المانحين الدولي لدعم التنمية في اليمن فحسب بل ان من شأن ذلك النجاح البارز وغير المسبوق لهذه التظاهرة الدولية ان يتيح كذلك امام كل ذي عقل راشد وبصيرة راجحة فرصة استشراف ملامح وطبيعة (النقلة) النوعية والهامة التي ينتظر ان تشهدها اليمن على اكثر من صعيد وناحية في غضون الاعوام والعقود القليلة المقبلة.

● وعموما .. ولئن كان الحضور الاقليمي والدولي الرفيع لوفود وممثلي الدولي الشقيقة والصديقة والدول الكبرى والجهات المانحة والمؤسسات النقدية العالمية خلال مؤتمر المانحين الدولي لدعم التنمية في اليمن يمثل دليلا حيا ومؤشرا واضحا واكيدا على معاني الاعتزاز والتقدير العاليين للسياسات الصائبة لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتوجهاته الحكيمة القائمة على الانفتاح والتنمية والتوجهات السلمية ذلك ان حضور الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وحرص فخامته على ترؤس وفد بلادنا الى مؤتمر المانحين الدولي يجسد بحق جدية والتزام الاخ الرئيس بوضع مقررات المؤتمر وتوصياته موضع التنفيذ الفعلي والترجمة الحقيقية ولما من شأنه تعزيز علاقات بلادنا وروابطها الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي بأسره والوقوف بها فوق مداميك راسخة ومتفولذة من الاحترام المتبادل والتعاون المثمر والمصالح المشتركة.

● واجمالا للحديث ومع تأكيدنا هنا بان نهج (الاعتدال) والوسطية الذي ارسى دعائمه فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية منذ تسلمه مقاليد الحكم والسلطة في بلادنا في ١٧ يوليو ١٩٧٨م قد جعل وطننا اليمني العزيز - ارضا وانسانا - يحتل مكانة مرموقة بين الشعوب والامم وان يمثل كذلك رقما مهماً في المعادلات والحسابات الاقليمية والدولية.. فاننا نخلص الى التأكيد الثابت والتسليم المشترك هنا بان النجاح المشهود لمؤتمر المانحين الدولي ونتائجه المتقدمة واستخلاصاته الايجابية والمفيدة من شأنها ان تسهم في تعزيز وتطوير عملية التنمية في بلادنا وتمكين حكومة بلادنا من التغلب على التحديات الماثلة من جهة وبما يسهم في ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على ثوابت التعددية الحزبية وحرية التعبير والصحافة واحترام حقوق الانسان وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وهو ذلكم النهج الصائب والحكيم الذي اقترن بالوحدة اليمنية المباركة التي تحققت بالوسائل السلمية والديمقراطية والحوارية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م .. الامر الذي يعني معه بعبارة اخرى ان اليمن بأرضه الخيرة وانسانه المعطاء وقيادته السياسية الحكيمة وحكوماته الرشيدة كان ولايزال وسيظل يشكل عاملا ايجابيا لتعزيز مناخات الامن والاستقرار في مناطق الخليج والجزيرة العربية والقرن الافريقي وجنوب البحر الاحمر وعلى نفس القدر الدولي فانه لن يألو جهدا في دعم ومؤازرة قضايا الحق والعدل والديمقراطية والسلام في العالم اجمع ولما من شأنه تعزيز «أنسنة» العلاقات الدولية.

الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري (6.8) مليارات دولار ينفق منها (5.487) دولار خلال الثلاث السنوات القادمة

صنعاء / سبأ

تقترب عقارب الساعة من اللحظة الأخيرة لردم الفجوة الاقتصادية التي يعاني منها اليمن في منطقة الخليج والعالم ،عبر إعلان ٨٠ جهة مانحة موافقتها أمس على تمويل البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠ م, وتقدر الفجوة بـ(٦,٨) مليارات دولار سينفق منها مبلغ ٤٨٧ . ٥ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية أعدت هذا البرنامج الذي يعتبر الأول من نوعه -حسب الوزارة-، من أجل وضع متطلبات الاستثمارات ومتطلبات التمويل لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-, ٢٠١٠

و الغرض من البرنامج هو الحصول على تمويل للاستثمارات التي لم يتم بعد الحصول عليها، وذلك في الاجتماع الحالي لمؤتمر المانحين.

فقد بين البرنامج الاستثماري لخطة التنمية ان هناك أربعة مصادر لتمويل البرنامج الاستثماري للحكومة: ميزانية الدولة، مساعدة تنموية من الخارج، المصادر الذاتية، للمؤسسات العامة ومن الاقتراض محلياً.

ويشير البرنامج الى ان هناك فجوة تمويلية من المتوقع أن يغطى جزء كبير منها من أموال إضافية خارجية ، و إن البرنامج الاستثماري للحكومة يغطي الفترة من عام ٢٠٠٧م - ٢٠١٠م.. لافتا الى ان كثير من المشروعات كانت قد بدأت خلال تلك الفترة لم يتم استكمالها بحلول عام ٢٠١٠م، وبالتالي تحتاج إلى تمويل في السنوات اللاحقة.

واضاف أن إجمالي التكلفة لكافة مشروعات البرنامج الاستثماري للحكومة والتمويل المتوقع لها حتى لحظة استكمال تلك المشروعات(٦,٨) مليار دولار ، وعليه فانه الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري (٦,٨) مليار دولار سينفق منها مبلغ ٤٨٧ . ٥ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م

وحسب تأكيدات وزارة التخطيط فإن البرنامج يغطي كامل المشروعات قيد التنفيذ والمشروعات الجديدة ,كما أنه يقدم بيانات تفصيلية حول المشروعات ومتطلباتها من التمويل ,بالاضافة انه يرتبط بخطة التنمية الثالثة ارتباطاً وثيقاً، وانه صمم لدعم أهداف الخطة الخمسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر، كما يستند إلى التحديات التي تواجه جهود التنمية وكذا الاستراتيجيات والأولويات القطاعية.

وتعتبر الوزارة البرنامج الاستثماري "مشروع عمل " حتى تتضح الرؤية الحقيقة لحجم المساعدات الخارجية التي من الممكن تقديمها (من خلال اجتماع مانحين) .

اليمن من البلدان الأقل نموا في العالم

ويبين البرنامج الاستثماري أن اليمن مايزال من البلدان الأقل نموا في العالم، حيث يعيش ٤٠٪ من سكانها تحت خط الفقر ,وعلى الرغم من تحسن دليل التنمية البشرية، فما زالت تحتل المرتبة ١٥١ بين ١٧٧ دولة أقل نموا.

وكشفت وزارة التخطيط ان اليمن تعاني من ندرة المياه، ومعدل توفرها من أدنى المعدلات في العالم ,مشيرة إلى ما تحقق بعد الوحدة المباركة في الـ٢٢ مايو ١٩٩٠ رغم آثار أحداث الحرب الأهلية ، من ارتفاع لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٧٪ في السنة .

ولفت البرنامج الاستثماري الى ان فترة التسعينيات من القرن الماضي عرضت اقتصاد اليمن إلى مزيج من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى تباطؤ الأداء التنموي، مع تراجع مستوى إنتاج النفط الخام حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط ٤,١٪ فقط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م ومن العوامل المساهمة في هذا الوضع تراجع مستوى الاستثمارات الخاصة,و تباطؤ تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتدني المساعدات الخارجية.

خطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م

ابرز البرنامج الاستثماري الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على المدى الطويل ,وان إعدادها تم بالتشاور مع المجتمع المدني، وجاءت لتعكس إجماعاً وطنياً.

وتشكل خطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (والتي تأتي عقب سابقتها)، المرحلة الثانية في سلسلة الجهود الرامية لتحقيق أهداف الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م.

كما تمثل أهداف التنمية الألفية ٢٠١٥ إطاراً مرجعياً لخطة التنمية الثالثة وخصوصاً في جوانب تنمية الموارد البشرية والتخفيف من الفقر ,التي التزمت الحكومة بتحقيقها، وقد سعت الحكومة عند اعدادها للخطة الثالثة أن تجعل استراتيجية التخفيف من الفقر "٢٠٠٣-٢٠٠٥م" ركيزتها الأساسية .. ولتصبح خطة التنمية الثالثة هي أيضاً مرحلة ثانية من استراتيجية التخفيف من الفقر نظراً للعلاقة المباشرة بينهما في تحقيق نفس الأهداف المتمثلة بالنمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية مكون الحماية الاجتماعية وضمان الحكمة الجيد.

ويوضح البرنامج الاستثماري أن التحديات التي تعترض بلوغ أهداف خطة التنمية الثالثة هو تحقيق الحكم الجيد وخفض معدل النمو السكاني والحد من استنزاف المياه وتحقيق التنوع للنشاط الاقتصادي وتدني مستوى مخرجات التعليم وتدني المؤشرات الصحية وقدرة اليمن على المنافسة على المستوى الدولي.

إستراتيجية التنمية

وتقول وزارة التخطيط والتعاون الدولي ان المرتكزات الأساسية لخطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر تتحد في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بإدارة القطاعين المالي والنقدي ,وتفعيل شروط الحكم الجيد ,وتنمية الموارد البشرية ,والحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي .

إطار الاقتصاد الكلي

فيما يشير البرنامج الاستثماري الى ان الإطار الاقتصادي الكلي للخطة يستهدف نمواً اقتصادياً يبلغ بالمتوسط ٧,١٪ سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠ . وبما أن القطاع النفطي يستحوذ على ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٠٪ من الإيرادات الحكومية و٩٠٪ من قيمة الدخل من الصادرات ومن المتوقع تحقيق نسبة نمو للقطاعات غير النفطية بنسبة ١٠,١٪ من شأنه أن يعمل على تعويض الانخفاض في الإنتاج النفطي المتوقع (١,٨٪ سنوياً). ويتوقع بدء إنتاج الغاز الطبيعي المسال في عام ٢٠٠٩، لذلك فإن تحقيق النمو في القطاعات غير النفطية يتطلب إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص للقيام بالدور المناط به.

حجم البرنامج

تمثل المرحلة الأولى من عملية إعداد البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الثالثة في قيام الوزارات والجهات الحكومية بتسليم مشاريعها الاستثمارية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ التي لم يكن لها تمويلاً كاملاً. وتستند المعايير المستخدمة لاختيار المشروعات إلى الأولويات المحددة في الخطة الثالثة، ٢٠٠٦ - , ٢٠١٠ وإجمالاً، تم تسليم ١٨٠ مشروعاً جديداً، وإذا ما تم إضافتها إلى المشروعات قيد التنفيذ والمشروعات الجديدة التي لها تمويل محلي أو خارجي مؤكد، فإن النتيجة الإجمالية تفوق حجم الموارد المتاحة لخطة التنمية الثالثة ٢٠٠٦-, ٢٠١٠ كما أن الفجوة التمويلية للمشاريع الجديدة تفوق أيضاً الموارد الإضافية من المصادر الخارجية التي كان يعتقد بأنها ممكنة.

وفي المرحلة التالية، تم اختيار المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية من المجموعة الأصلية للمشروعات. وإجمالي المشروعات ذات الأولوية الناتجة عن ذلك أصغر بكثير من المجموعة الأصلية، من حيث عدد المشروعات (٨٥ مشروعاً) وأيضاً من حيث التكلفة. وإذا ما تم جمعها بالمشروعات ذات التمويل المؤكد، تتوافق التكلفة الإجمالية للبرنامج الاستثماري مع توقعات حجم الاستثمارات الواردة في الخطة. وإذا ما أخذنا الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ بعين الاعتبار، يتوقع أن يبلغ إجمالي الاستثمارات ١٢,٨ مليار دولار.

وتتوقع الخطة أن يتضاعف مستوى الاستثمار العام بحلول العام , ٢٠١٠ وفي الوقت الذي يتم فيه إستكمال الاستثمارات ، ستزيد الحاجة إلى الأموال من أجل دفع تكاليف التشغيل والصيانة للمنشآت الجديدة.

الأهداف والأولويات القطاعية

وتوضح الخطة أن أبرز الأهداف والأولويات التي كان لها تأثير على اختيار المشروعات الاستثمارية في العديد من القطاعات تركزت في القطاعات الإنتاجية، وهي قطاع الزراعة والري ,الأسماك (الثروة السمكية) ,السياحة, البنية التحتية ,المياه والبيئة ,الكهرباء ,النقل ,وتنمية الموارد البشرية ,التعليم, الصحة العامة ,الحكم الجيد ,شبكة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

أساليب لتسهيل إيصال المساعدات الخارجية

وحسب البرنامج الاستثماري لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر٢٠٠٦- ٢٠١٠ فان كثير من المؤسسات المانحة لديها قدرة

ما مثبتة تثبيتاً حيدا، لتحديد نشاطات المساعدة التي تقدمها، وإعدادها ومتابعتها، كما أنها قادرة على ملائمة زيادة مخصصاتها لليمن في إطار عملياتها القائمة حالياً، قد لا كون الأمر على هذا النحو بالنسبة للزيادة الكبيرة في المساعدة التنموية الخارجية المتوقعة من دول مجلس التعاون الخليجي، كونها متميزة من ما تقدمه من مساعداتها المقدمة عبر الصناديق الإقليمية.

و إن الالتزام بالعديد من مئات الملايين من الدولارات سنوياً لمشروعات البرنامج الاستثماري للحكومة في اليمن وضمان أنه يتم استخدام تلك الأموال بكفاءة وفعالية، قد يفرض على تك الحكومات مطالبات إضافية على قدرة تلكك الحكومات في إدارة التدفق للمساعدات.

ولكن الاختيار للوسيلة لإيصال هذه الموارد الإضافية ستؤثر على مدى الإشراك المطلوب من المانحين.

واقترح البرنامج الاستثماري طرق إيصال المساعدات الجديدة من قبل حكومات مجلس التعاون الخليجي والتي من شانها أن تقلل من دخولها في التفاصيل الخاصة بالمراحل المختلفة في دورات المشروعات ، من خلال تقديم تمويل موازي للمشروعات مع مانحين آخرين والعديد من المشروعات في البرنامج الاستثماري للحكومة ، والقيام بتوجيه التمويلات إلى مؤسسات متخصصة سبق أن ثبتت أنها مدارة بطريقة سليمة، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.

، والاستخدام لعقود "تسليم مفتاح" لمش روعات كبيرة لأعمال مدنية، والقيام بتوجيه الموارد عبر الصندوق العربي للإنماء، الذي توجد لديه قدرة مثبتة تثبيتاً جيداً في عمليتي الإعداد للمشروعات والإشراف عليها؛ولاستفادة من وحدات إدارة المشروعات القائمة حالياً والتي تقوم بإدارة مشروعات جاري التنفيذ لها، واللمشاركة في عمليات إقراض لبرامج اقطاعات ، وتطوير مكاتب تنموية للمانحين، تتولى القيام بمشروعات مختارة والإشراف المباشر عليها.

الخطوات القادمة

وذكر البرنامج الاستثماري أن خطوات الحكومة بعد مؤتمر المانحين هي مراجعة وإعادة النظر في البرنامج الاستثماري للحكومة للفترة من عام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠م، على ضوء ما قدمت من تعهدات في هذا الاجتماع، وعلى وجه الخصوص على ضوء معلومات للمساعدات المرجح أن تقدم لليمن دول مجلس التعاون الخليجي. وسيشمل البرنامج الاستثماري للحكومة المعدل في السنوات الأولى مشروعات بتمويلات مؤكدة بزيادة أو نقص، بينما المشروعات التي يتم البدء فيها في سنوات متأخرة قد تظهر وجود تغرات تمويلية، ولكن البرنامج المعدل سيعكس تصور أكثر واقعياً لمستويات المساعدات الخارجية التنموية المتوقعة في المستقبل. وسيكون البرنامج الاستثماري للحكومة المعدل جاهزاً بحلول شهر يونيو عام , ٢٠٠٧

واضاف البرنامج في حال لم يبرر التصور للمساعدات الخارجية التنموية المتوقعة فجوة التمويل المعروضة في البرنامج الاستثماري للحكومة الحالي، ستقوم الحكومة، كجزء من عملية إعادة الصياغة للبرنامج، تحديد الأولويات من الاستثمارات المقترحة، مع الاهتمام بضمان أنه يتم التصدي للتحديات التنموية في مجالات - إتباع أسليب الحكم الجيد، النمو السكاني وندرة موارد المياه - بما فيه الكفاية.

وانه عند إعادة الصياغة للبرنامج الاستثماري للحكومة، ستولي الحكومة اهتماماً خاصاً لضمان أن المزاعم في البرنامج حول الموازنة الحكومية يتمشى على نطاق واسع بالتصور للموازنة على المدى التوسط، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بموارد الموازنة المتاحة للاستثمار.